



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

اختصر حدث استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري مسار الأحداث في البلاد، منذ تقديمه الاستقالة في الرابع من شهر تشرين الثاني الحالي.

ومن المُنتظر أن يهيمن هذا الحدث على غيره في الفترة المقبلة، خاصة في ظلّ تساؤلات كثيرة حول الظروف التي رافقت تلك الاستقالة وما سيتبعها من ذيول مقلقة على مختلف الأصعدة.

في الشكل، بدا أنّ الحريري كان مستعجلاً لإعلان الاستقالة ولم يتسنّ له الوقت لبحثها، في ظلّ جهل المقربين منه نيّته إعلانها، إذ عُلِمَ أنّ هؤلاء لم يكونوا في أجواء الاستقالة إلى حدّ أنّهم صدموا بالحدث ولم يصدّقوه، حتى إعلانها جهاراً وهو الأمر الذي تبدّى من اتصالات معهم أجريت مع تسرّب خبر الاستقالة.

كما أنّ الحريري لم ينسّق الاستقالة مع رئيس الجمهورية ميشال عون أو رئيس مجلس النواب نبيه بري، وهو أعلنها من خارج لبنان، ما أوحى بضغط سعودي كبير عليه، ويذهب كثيرون إلى أنّ نصّ الاستقالة قد أملاه عليه مسؤولون سعوديون.

وفي الشكل أيضاً، أطلّ الحريري عبر الاستقالة في طريقة إخراجية غير احترافية، كما حُصِر الأمر بوسيلة إعلامية واحدة فقط، ذات سيطرة سعودية كاملة، وإن كانت غير رسمية.

أمّا في المضمون، فيمكن القول أنّ الحريري نسف تقريبا كل ما قام به منذ دخوله قبل نيف وعام التسوية السياسية، وعاد إلى نقطة الصفر، ولكنه ضمّن كلمته بعض النقاط التي تعيد لبنان إلى الوراء، إذ ألمح إلى أنّ المرحلة باتت تشبه تلك التي سبقت اغتيال والده في شباط من العام ٢٠٠٥.

ويناقض هذا القول ما قاله أكثر من مرة في الآونة الأخيرة من أنّ لبنان ينعم بالأمن والاستقرار، وأنّه استطاع التغلّب على التحديات الأمنيّة الكبيرة التي واجهها في منطقة مشتعلة، وجعل الجميع يشكك بقدرة لبنان على الحفاظ على أمنه واستقراره.

كما أنّ الحريري أعاد العلاقة مع حزب الله إلى الاهتزاز، ومن المفيد التذكير بالحوار الذي كان قائماً بين تيار المستقبل والحزب، والذي أفاد كثيراً في تنفيس الأجواء خاصة أنّ الفريقين قرّرا ربط النزاع في مسائل ثلاث بالغة الأهمية لكي لا يتمّ تفجير الحوار: المحكمة الدولية وسلاح الحزب، إضافةً إلى تدخّله في سوريا.

أمّا الغريب لا بل الطريف في الأمر، فكان هجوم الحريري على إيران، وذلك بعد ساعات قليلة على لقائه في لبنان مستشار المرشد الأعلى للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي، حتى أنّ البعض تهكّم متسائلاً عن سبب عدم دعوة رئيس الحكومة المستقيل إلى قطع يد إيران خلال اجتماعه بضيّفه الإيراني!

حتى أنّ أياماً معدودة فصلت بين زيارة الحريري ما قبل الأخيرة إلى السعودية، والتي عاد على إثرها محاولاً قدر الإمكان تنفيس الاحتقان الحاصل، وإعلانه الاستقالة بعد استدعائه من جديد على عجل!

ولعلّ الاستدعاءات السعودية الأخيرة لسياسيين لبنانيين قد مهّدت إلى هذه النتيجة، خاصة وأن هؤلاء يعتبرون من صقور قوى ١٤ آذار كزعيم القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل، والنائب السابق فارس سعيد.

وقد عاد هؤلاء بمواقف متشنّجة من حزب الله، خاصة جعجع الذي أعلن كلاماً غير مريح بالنسبة إلى استمرار القوات في الحكومة.

في كل الأحوال، تبدو السعودية في طور تصعيد الموقف، وبغضّ النظر إذا عاد الحريري إلى بيروت أم لم يعد، فإنّ بعض المتابعين في لبنان للموقف السعودي يلفتون النظر إلى أنّ الساحة اللبنانية ستشهد تطورات سلبية، ويقولون أنّ الاستقالة هي الخطوة الأولى على طريق إعادة التوازن إلى الدور السعودي في المنطقة ولا سيّما اليمن، بعدما باتت سوريا خارج إطار الكباش الإقليمي وفي عهدة التفاهم الأميركي - الروسي.

بالنسبة إلى الرياض، فإنّ لبنان يُعدّ معبراً لإعادة تعويم نفسها في المنطقة بعد إخفاقاتها المتكرّرة،

وآخر تلك الإخفاقات التطورات المتسارعة في اليمن ودويّ الصواريخ في الرياض التي تتهم السعودية حزب الله بها.

من هنا، يمكن فهم الإندفاع السعودية التي باتت تصنّف حزب الله كونه بات خطراً على الأمن القومي السعودي، ولا يمكن للرياض أن تعطيه شرعية في لبنان، من خلال مشاركة تيار المستقبل في حكومة ائتلافية، فيما إيران تواصل ضغطها على المملكة وتقوض مصالحها في لبنان.

يتقاطع هذا التحليل مع قراءة قياديين بارزين في تيار المستقبل، يقفون على يمين الحريري ويُعتبرون من الصقور، حيث يلفتون النظر إلى أنّ "المستقبل لن يغطي حزب الله في عملياته الخارجية، والمسألة ليست رئاسة حكومة فحسب، فالقرار مُتخذ ويقضي بأن لا مشاركة في الحكومة على الإطلاق رئيساً وأعضاء، إذا كان حزب الله فيها، ما دام خارج البلاد، وينتهك الدستور اللبناني وميثاق جامعة الدول العربية".

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ القادة المستقبليين، ومن ضمنهم من هم من المقرّبين جداً من الحريري، لم يكونوا على علم بخطوته المستغربة.

لكن، بعد حصول الواقعة، طرأ تغيير جذري في مواقف هؤلاء، وهيمن من هم يصنفون على يمين التيار، على من هم في الوسط أو على اليسار.

ومن المفيد التوقف هنا عندما تمّ لمسّه من تغيير كبير في مواقف تيار المستقبل بين ليلة وضحاها، وهو تغير دراماتيكي شبيه بالتغير الذي طرأ في موقف زعيمه بعد الاستقالة السبت الماضي. وبمصادفات مع أكثر من قيادي في التيار، بات من الواضح أن التيار، بمعتدليه كما بصقوره، قد انتقل من داعٍ إلى الوحدة الداخلية وتنفيذ أي احتقان في سبيل الإستقرار، إلى مهاجمٍ لـ"حزب الله" ومطالبٍ بمحاسبته، وصولاً إلى داعٍ للمجتمع الدولي إلى محاسبته وحصاره. ويذهب بعض صقور التيار إلى الدعوة إلى ضربه انطلاقاً من الأرض السورية!

ومن المفيد القول أنّ ثمّة خشية كبيرة في أوساط التيار ممّا هو آت. وثمّة شبه إجماع في التيار أنّ هناك تصعيد وتوتير في الأفق، هو نتيجة التصعيد الإيراني في الأساس، والذي أخذ في التصاعد

خلال السنة التي تولى فيها الحريري رئاسة الحكومة، وتسارع في الأسابيع القليلة الماضية، حسب هؤلاء الذين يتغاضون عن سكوتهم الطويل عن ذلك حتى إعلان الحريري لاستقالته!

ويقول قادة مستقبليون أنّ الحريري ما كان في استطاعته التغاضي عن التصريحات الأخيرة للمسؤولين الإيرانيين التي يقولون أنها انتهكت سيادة لبنان، ابتداءً من تصريح الرئيس الإيراني حسن روحاني وصولاً إلى تصريحات ولايتي قبل أيام!

لا يتوقف أصحاب هذا الرأي كثيراً عند الشكل الذي خرجت به استقالة الحريري ولا يعيرون أهمية كبرى لكونها خرجت من السعودية أو عبر قناة ممولة سعودياً، وإن كان للأمر دلالات. إذ، بالنسبة إلى هؤلاء، فإنّ الخيار السياسي للمستقبل هو بالتحالف مع السعودية وغيرها في وجه إيران لحماية استقرار لبنان، كما يقولون.

بالنسبة إلى قادة في تيار المستقبل، فإنّ التراكمات الكبيرة هي التي أدت بالحريري إلى هذا الموقف.

ويذكر هؤلاء القادة بأنّ الحريري حاول الإصلاح عبر التسوية التي تمّ التوصل إليها بحلول العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية والحريري رئيساً للحكومة. لكن استراتيجيته فشلت بعد أن دفع ثمناً كبيراً من شعبيته ومن موقعه عربياً وإقليمياً ودولياً، ليصل به الأمر "إلى أن يخسر حياته"، فكان خياره إعلان المواجهة.

ويبدو أنّ التيار في موقع الدفاع وهو يتربّب ما يحصل، وهو يخشى من قيام الطرف الآخر، وخاصة "حزب الله"، بفرض أمر واقع والاستئثار "بحكم البلد".

والتيار في طور مواجهة هذا الأمر في حال وصلت الأمور نحو الأسوأ، لكن معتدلين فيه يرفضون تصعيد النزاع ويؤكدون على أنّ هذا الأمر سيتمّ سلمياً، في ردّ غير مباشر على "الصقور" في التيار الذين يدعون إلى تحالف إقليمي ودولي وحتى مسلّح في وجه حزب الله!

من هنا، فإنّ المأزق كبير، إذ لا عودة، حسب جميع هؤلاء، إلى المرحلة السابقة، وهم يدعون إلى قراءة حرفيّة لبيان استقالة الحريري الذي صبّ في إطار مواجهة الحزب ومكافحة دوره السياسي والأمني.

في هذه الأثناء، تبرز قراءة "محايدة"، تشير إلى أنّ ما بعد الاستقالة ليس كما قبله، فإنّها تصب في إطار إيجاد تسوية جديدة ذات معانٍ مختلفة تأتي الحكومة الجديدة في إطارها.

ويقول هؤلاء أنّ البعض سيحاول إيجاد موطئ قدم سعودي أكبر في لبنان عبر اعتبار الهجوم على الرياض خطأً أحمر، في موازاة تمرير الدعوة إلى خروج الحزب من الساحات العربية إذا أمكن، عن طريق طرح مسألته برمتها على طاولة البحث برعاية رئيس الجمهورية تحت عنوان "استراتيجية دفاعية وطنية" جديدة!

لكن، كيف سيقبل الحزب باستبعاده في الوقت الذي يعود محوره منتصراً من سوريا ويتمدد في المنطقة؟!

وقد خرج الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله، بعد يوم من استقالة الحريري، في خطاب تهدئة داعياً إلى انتظار ما سيقدمه المقبل من الأيام، متمكناً من امتصاص الاحتقان لدى الطرف الآخر. إلا أنّ الحزب سيواجه بقوة محاولة إبعاده عن المعادلة السياسية الداخلية، حتى أنّ البعض يطرح حكومة من غير السياسيين، أي تكنوقراط، لتهميش الحزب، علماً أنّ تشكيل حكومة كهذه سيلقى معارضة من كبار أقطاب البلاد وعلى رأسهم رئيس مجلس النواب نبيه بري، وربما رئيس الجمهورية ميشال عون.

في كل الأحوال، ثمة قراءة تدعو إلى التعاطي مع التطورات يوماً بيوم، أي بمعنى أنّ كل يوم سيأتي بجديد على هذا الصعيد، خاصة وأنّ مصير الحريري نفسه غير محسوم. وفي هذه الأثناء، فإنّ الحكومة قائمة والوزراء يمارسون مهامهم الوزارية كالمعتاد. وبالنسبة إلى طرح مسألة تشكيل حكومة جديدة، فإنّ مسألة إبعاد حزب الله غير مُمكنة لا بل مستحيلة.

كما أنّ حلفاء الحزب أيضاً لن يقبلوا باستبعاد حزب الله، وخاصة عون وبري، وحتى رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط لن يذهب في هذا الاتجاه.

وإذا كانت السعودية قد اختارت المواجهة برعونة وبغير حساب لمآل سياساتها، فإنّ عليها هي فقط تحمّل تبعات تلك الأخطار ومحاولة الخروج من المستنقعات التي تتخبّط بها، ولن يكون لبنان سوى مثلاً جديداً على غباء قيادتها، والحال نفسه في سوريا والعراق، وخاصة اليمن.

في موازاة كل ذلك، يشير البعض إلى أن استبعاد الحريري سيُعتبر ضربة للطائفة السنيّة في لبنان، بغضّ النظر عمّن سيأتي من بعده، والذي سيكون للسعودية كلمة عليا فيه، لكي يتّأس الحكومة، إلاّ إذا ذهب المحور الآخر إلى حالة من الصدام وهو أمر وارد، لكن غير مرجّح.

في كل الأحوال، ستفقد الطائفة السنيّة مكانة كبيرة لها مع خروج الحريري، إذا أصرّ الأخير على هذا الخروج، وبالتالي ثمة من يقول أنّ هذا الأمر سيؤدّي إلى تفرد المسيحيين والشيعية برئاستين قويتين مقابل رئاسة وزراء ضعيفة للسنة.

ولكن، في موازاة ذلك، يجهد من في السلطة لتطمين اللبنانيين بأن ليس ثمة خوف على الاستقرار، السياسي والأمني.

وإذا كان الاستقرار مرجّحاً، لا يمكن استبعاد أي سيناريو، وقد يفتح الضغط السعودي على إيران من البوابة اللبنانية، شهية بعض المتربّصين بلبنان شراً، من مجموعات تكفيرية، بالإضافة إلى عدم استبعاد الخطر الإسرائيلي الدائم.

هنا، ثمة سؤال: إذا كان لبنان لا يزال مستهدفاً ضمن مشروع الحرب المدمّرة التي قادتها مجموعات مسلحة سورية ولبنانية وعربية وأجنبية في سوريا، فهل ستكون البلاد بمنأى عن تحريك تلك المجموعات في الداخل اللبناني؟

وثمة من يذكّر باعترافات عدد من الموقوفين الإسلاميين لدى القضاء اللبناني، حول دعمهم لـ"الثورة السورية" الذي يأتي في سياق العمل على إقامة دولة إسلامية في سوريا ولبنان.

ما هو مصير الانتخابات النيابية؟

طرحَت الاستقالة مصير الانتخابات النيابية التي يجهد الأقطاب الأساسيون في البلاد لإجرائها، في ظلّ معارضة مستترة من قبل البعض، كالحريري وجنبلاط.

ويجب التذكير أنّه قبل استقالة الحكومة كانت اللجنة الوزارية المكلفة البحث في تطبيق قانون الانتخاب، التي كان حُدِّد يوم الإثنين الماضي موعداً جديداً لانعقادها، تواجه صعوبة للاتفاق على أمرين، البطاقة البيومترية والتسجيل المسبق للناخبين الراغبين بالإدلاء بأصواتهم في أماكن سكنهم.

في حال عدم قيام حكومة جديدة، أو عدم تمكّن رئيس جديد للحكومة من التأييد أو نيل حكومته الثقة، ستحوّل الحكومة الحالية إلى حكومة تصريف أعمال، ما يعني، وفق الدستور، أنّ الانتخابات النيابية تواجه تحديات صعبة جداً.

لكن، برغم الصعوبة، في إمكان حكومة تصريف الأعمال إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ولا عائق قانونياً ولا دستورياً يحول دون إتمام الاستحقاق في موعده، وفق الآليات التقليدية أي ببطاقة الهوية أو جواز السفر ومن دون القدرة على الاقتراع في مكان السكن.

وبالتالي لا حاجة إلى أي تعديلات قانونية ولا حتى إلى مراسيم إضافية لكون الحكومة سبق لها أن شكّلت هيئة الإشراف على الانتخابات ورصدت الاعتماد اللازم للانتخابات. وبالتالي قانونية إجراء الانتخابات وفق القانون المُقرّ، لا لبس فيها.

وعلى الحكومة إجراء الانتخابات كونها خاضعة لمهل دستورية وقانونية حتى لو كانت هذه الحكومة من "فئة" تصريف الأعمال.

إلا أنّ التحدّي الدستوري الأبرز الذي يواجهه الاستحقاق في حال تمثّلت السلطة التنفيذية بحكومة مستقلة، هو غياب الحريري خارج البلاد، ما يعني أن مرسوم دعوة الهيئات الناخبة والواجب وضعه من جانب وزير الداخلية قبل ثلاثة أشهر من موعد الاستحقاق، لن يكون كامل الصلاحية في حال لم يوقعه رئيس الحكومة.

وبما أن صلاحيات نائب رئيس الحكومة هي موضع جدل دستوري، فإنّ مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، كما القوانين الصادرة عن مجلس النواب في حال أقر أي قانون، أو المراسيم الصادرة عن الوزراء التي تحتاج لتوقيعه، ولو بالحدود الضيقة، سيكون صعباً تنفيذه. وثمة تحدٍ كبير لهذه الحكومة في الاجتماع في ظلّ غياب رئيسها كونها لا تجتمع إلاّ بدعوة من رئيسها.

ومن المنتظر أن يفتح غياب الحريري عن لبنان، في حال استمرّ، وعدم التوصل إلى حكومة جديدة، الباب أمام أزمة سياسية عميقة، ستأتي انعكاساتها على الانتظام الدستوري.

وبالمعنى السياسي، من شأن ابتعاد الحريري عن المسرح السياسي أن يفتح الباب أمام إعادة الاصطفاف السياسي إلى الحدة التي كان عليها قبل فترة، وخاصة استعادة الاصطفاف بين قوى ٨ و١٤ آذار.

وهنا يطرح سؤال: ماذا لو قرّر تيار المستقبل مقاطعة هذا الاستحقاق متسلحاً بمظلومية يتعرّض لها؟ هل سيكون من المفيد إجراء الانتخابات؟ بغضّ النظر عن دستورتيتها؟ وهل سيكون لوزير الداخلية نهاد المشنوق، المنتمي إلى تيار المستقبل، الجرأة على قيادة الانتخابات؟ وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ لوزير الداخلية الحرية بعدم تحمّل مسؤولية إجراء الانتخابات في غياب حكومة تتولّى تغطيته.

على أنّ ثمة عاملٍ بالغ الأهمية هنا يتمثّل في كون أنّ الحريري والفريق السياسي الذي ينتمي إليه، سيجد في الأزمة الحكومية مناسبة للتقلّت من انتخابات ستؤدي حكماً إلى فوز تحالف "حزب الله" بالغالبية النيابية.

وقد رضي الفريق الذي ينتمي إليه الحريري، على مضمّن، بالقانون الجديد على أساس النسبية، كونه يقلّل من تراجع شعبية المستقبل في الأوساط السنيّة، إلاّ أنّ المستقبل يفضّل عدم إجراء تلك الانتخابات والإبقاء على مواقعه الحالية في المجلس النيابي.

لكن، من المفيد القول أنّ في إمكان الحريري العودة إلى الساحة أقوى من السابق بعد ظهوره بمظهر الضحية، وهو أمر أفلح به والده الرئيس رفيق الحريري حين أدّى دور الضحية العام ١٩٩٨

مع وصول العماد إميل لحود إلى الرئاسة، وخرج الرئيس الراحل من الحكومة، فتمكّن من اكتساح المقاعد النيابية في انتخابات العام ٢٠٠٠. وقد حاول الحريري تكرار هذا السيناريو العام ٢٠٠٥، بعد خروجه من رئاسة الحكومة العام ٢٠٠٤ إثر اختلافه مع القيادة السورية على التمديد للرئيس لحود.

أما مسألة ضبط الأمور سياسياً بالنسبة إلى التيار، فهي رهن مدى ابتعاد الحريري جسدياً عن لبنان، سواء غاب في السعودية أو في أي مكانٍ آخر. إذ كلما كان الابتعاد طويلاً فإنّ وضع المستقبل سيتراجع، ولدى مسؤولي التيار التقدير أنّ في إمكان الحريري الحضور إلى البلاد، برغم المخاطر الأمنية، وقيادة الدفّة من جديد من لبنان.